مركز تكامل للدراسات والأبحاث

مقالات

علي أومليل:
الديمقراطية كاختيار ثقافي

عبد الإله سطي

أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري

جامعة ابن زهر/أكادير

07 يناير 2022

ALL RIGHTS RESERVED

جميع الحقوق محفوظة

ولد "علي أومليل" في أواخر سنة 1930 بمدينة القنيطرة؛ بعد أن أنهى دراسته الثانوية بالمدرسة الخديوية بالقاهرة سنة 1956، سوف يعود لاستكمال دراسته العليا بكلية الآداب (قسم الفلسفة وعلم النفس) بجامعة القاهرة، ليحصل على شهادة استكمال الدروس الجامعية سنة 1960. قبل أن يسافر أواخر الستينات لباريس حيث أنجز أطروحة الدكتوراه بجامعة السوربون عن ابن خلدون، والموسومة بعنوان "الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون". عاد "علي أومليل" بعد ذلك للمغرب ليؤسس لنفسه موقعا ضمن أهم الرواد المؤسسين لحقل الدراسات الفلسفية في المغرب.

عرف "علي أومليل" في المغرب بداية كشاب مناضل في صوف "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إذ يعتبر كالراحل "محمد عابد الجابري" والمؤرخ "عبد الله العروي" أحد تلامذة مدرسة "المهدي نبركة" التي تمزج بين الكفاح النضالي والسياسي وبين الاجتهاد الفكري. سيستمر التزام "علي أومليل" بالنضال السياسي بتأسيسه للجمعية المغربية لحقوق الإنسان كأول جمعية حقوقية في المغرب سنة 1980، في وقت كان المشهد السياسي المغربي يعرف غليانا مجتمعيا وسياسيا. قبل أن ينتقل إلى تتويج رصيده النضال بالعمل الفكري سواء من خلال كتاباته الغزيرة أو بمشاركاته العلمية بمختلف ربوع المنطقة العربية، التي ستوازيها تحمله للعديد من المسؤوليات كأمين عام لمنتدى الفكر العربي في عمان، أو كعضو في المركز القومي العربي والمعهد العربي لحقوق الإنسان والمجتمع الثقافي العربي، قبل أن يتحمل مسؤولية الحقيبة الديبلوماسية كسفير بدولة "مصر" ثم "لبنان" منذ سنة 2008.

جدلية المثقف والسياسي

ما يميز فكر "علي أمليل" عن أترابه من المثقفين المغاربة؛ أنه يعتبر رجل فكر وثقافة ورجل نضال وسياسة؛ فقد صاحب تفتق فكر "علي أمليل" وإنتاجاته المعرفية مع ممارسته السياسية والتزاماته ضمن فعاليات المجتمع المدني بالمغرب. بترؤسه للجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنوات (1981.1986)؛ وترؤسه للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان سنوات (1990.1992)، بالإضافة إلى عضويته بالعديد من المنظمات الحقوقية العربية؛ كعضويته لمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان. الشيء الذي كوّن له رصيد نضالي جعل كل منطوقه حول الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ممتوح من ممارسته الميدانية، مما جعل أيضا كل تفكيره حول قضايا الإصلاح موصول وغير مفصول عن المشاكل المجتمعية التي عاشها وعايشها من خلال الواقع اليومي. لذا سيلمس المتتبع لإنتاجات "علي أومليل" الفكرية، أنها مسكونة بهاجس البحث الدؤوب نحو الخروج من بوثقة الانغلاق نحو الانعتاق، والخروج نحو رحاب التعددية والحرية والحداثة الديمقراطية كما يحب أن يسميها. وهي السمة التي افتقدها وتفتقدها العديد من الكتابات والأطر النظرية التي يعتمدها العديد من المثقفين المجايلين لأفكار "علي أمليل" على ربوع المنطقة العربية.

جدلية المثقف الممارس هاته سوف يعبر عنها "علي أومليل" بشكل مباشر بقوله "صار المثقف إذا حاملا الحداثة، داعيا إليها، ابتداء من صناعته هو، أي لا بد من أن يعبر تعبير العصر في ما ينتج، سواء من حيث الشكل الذي يصوغ به فكره ووجدانه. ولكنه أيضا داعية إلى التغيير الاجتماعي والسياسي في اتجاه تحديث بنية العلاقات الاجتماعية والنظام السياسي...إن وعي الكاتب بذاته وبدوره بوصفه حاملا التحديث وداعية إليه، ابتداء من

تحديث فنه، هو في مضمونه وشكله، وأيضا في وعيه بكونه جاملا "رسالة" في التغيير الاجتماعي والسياسي، هو وعي وليد العصور الحديثة"[i].

وفي نظرته للأدوار الطلائعية للمثقف في الواقع المعاصر العربي يسترسل "علي أومليل" بقوله: "إن الدعوى التي يدعيها المثقف العربي اليوم . من أن له رسالة، ومن أن من المنتظر منه هو أن يغير واقعه بأفكاره، الأمر الذي يفترض له مكانة في المجتمع، أي أن هناك سلطة ثقافية متميزة من غيرها من السلطات . هل يستطيع أن يجد لدعواه هاته سندا في تراثه، أي في الماضي الذي ورثه عن أسلافه من الثاقفة العالمة بأصنافها: فقهاء ومتكلمين وأدباء؟ أم أن هذه دعوى جديدة تسعى إلى إنجاز دور ينبغي على مثقفينا اليوم أن يكونوا في مستواه، وإلى الاعتراف لهم بمكانة عليهم أن يستحقوها.وأنهم لن يمتلكوها إلا بتضحيات وصراع مرير"[ii]. يؤسس "علي أومليل" بهذا القول مكانة سامية للمثقف داخل المجتمع؛ التي لن يستحق قيمتها إلا بالتواطؤ مع قضايا وهموم المجتمع ذاته، وهو تواطؤ مشروع مادام يجعل من قيمة الإنسانية مضمون الرسالية التي يحمل همومها المثقف. والتي لا يعبر عنها فقط بمنطوقه الفكري أو منتوجه المعرفي، لكن بانخراطه الفعلي عبر الممارسة النضالية من أجل تحقيق إنسانية الإنسان على الميدان.

الحداثة والديمقراطية: تجادل أم تضايف

إن التزام "علي أومليل" الميداني بقضايا الأمة والمجتمع، جعل كل تفكيره حول قضايا الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان، مبني على نظرة شمولية لا توفيقية ولا تجزيئية. فالحداثة هي "عملية متكاملة، فهي اكتساب معرفة متقدمة، ورفع مستوى المهارات واستيعاب التكنولوجية المتطورة، وإنتاجية منافسة، إلا أنها حداثة سياسية ديمقراطية"[iii]. تختزل هذه الفقرة أسَ استشكالات "علي أومليل" حول قضية الحداثة، إذ تشكل المعنى والمبنى الذي يعود إليه كلما أثيرت مسألة من المسائل التقدم والإصلاح في المجال التداولي العربي. فعنده الحداثة مقرونة بمسألة الديمقراطية والاقتصاد والاجتماع، إذا ما انتفت إحدى هذه العناصر انهارت كل المعاني والدلالات التي تؤسس لها الحداثة في غاياتها الكلية.

فالديمقراطية كما يطرحها "علي أومليل" لا تقترن بسرير "بروكس" حيث تكون ملزمة بالتمطط والتقلص بحسب طبيعة الثقافة والمناخ المجتمع الذي تحل به، لهذا فالثقافة الديمقراطية وأفكار وقيم الحداثة كالمواطنة والمساواة والتعددية المجتمعية وفصل السياسة عن الدين، هي الأساس الذي يجمع الحداثة بالديمقراطية، وبانتفائها لا يمكن الحديث عن أساس ديمقراطي قويم ومقوَم للدولة الحداثية المعاصرة. لهذا كان التساؤل الذي طرحه "علي أومليل" في كتابة "في شرعية الاختلاف" حول كيفية بناء الديمقراطية في ظل غياب ثقافة الاختلاف كأساس للحوار، تساؤلا مشروعا. في دراسة الحالة العربية ووضعية أنظمتها السياسية التي ظلت تنبذ التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية، وإن كانت تجنح نحو إحلال بعض الآليات الديمقراطية كالانتخابات والمؤسسات الدستورية إلى أنها لم تستطع توطيد قيم الحرية والعدالة والدولة المدنية. الأمر الذي سيتم تكريسه حتى بعد أن ثارت الشعوب ضد الأنظمة الاستبدادية؛ إذ بمجرد سقوط هذه الأخيرة حتى عادت الشعوب للنكوص نحو "هياكل المجتمع التقليدي، الدينية والطائفية والعشائرية". في الوقت الذي يعتبر النظام الديمقراطي تجاوزا

لهذه الهياكل، بإقرار دور الفرد المواطن في بنية الدولة الوطنية، وليس الطائفية أو القبلية. فالديمقراطية حداثة سياسية إذا في تصور "علي أومليل"؛ "شريطة أن يكون المجتمع متشبعا بالثقافة الديمقراطية التي تعني القبول بالتعددية كما تعني مرجعية حقوق الإنسان، والمساواة في الفرص بين الرجال والنساء. إذا لم تكن الديمقراطية مستندة على مجتمع مشبع بثقافتها وقيمها واختزلت في عملية الانتخاب وأن هذا هو اختيار الشعب فقد يكون هذا الشعب غير مشبع بالثقافة الديمقراطية فيأتي عبر صناديق انتخاب ديمقراطي بنظام حكم فردي استبدادي أو بأغلبية مستبدة، ولو كانت انتخابات شفافة ونزيهة"[iv].

فهل يمكن تصنيف "علي أومليل" ضمن المتواطئين مع الليبرالية الغربية؟ وهو السؤال الذي طرحه "عبد الإله بلقزيز" مرة على "علي أومليل" فكان جوابه. "لقد حاولت أن أفهم ضعف الفكر الليبرالي العربي، وهو ضعف لا يرجع في نظري إلى عدم مطابقته للأصل، أي الليبرالية الأوربية، بل إلى ضعف الليبرالية الحقوقية والسياسية بالذات، والحال أنها (أي الليبرالية الحقوقية والسياسية) كانت وما تزال مطلوبة في عملية التحديث، وأيضا لضرورتها في الدفاع عن الحريات التعددية والسياسية والثقافية، وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون"[v]. إنه جواب لا يدع مجالا للشك بكون "علي أومليل" كعبد الله العروي وكعبد الكريم الخطيبي كانت له نظرة نقدية مزدوجة، بين لبيئة الذات المفكرة أي من المجال التداولي للخطاب السياسي الذي ينتجه الخطيبي، وبين الفكر الآخر الذي يعتبر مصدر إلهام الحداثة ومأسسة الديمقراطية. لهذا لا يمكن تصنيف بأي شكل من الأشكال "علي أومليل" ضمن دعاة الفكر الجاهز وأصحاب الوصفات الجاهزة، فالجنة ليس هو الآخر ولا "النحن"، لكن حينما نربط أساس الحداثة بحقوق المواطن السياسية والاقتصادية، والحق في الاختلاف والتعدد، آنذاك يستدعي "اومليل" عدته النظرية والفكرية لتوطيد دولة الحداثة الديمقراطية التي هي المبتغى الأساس لأي تطور أو خروج من حالة السكون والجمود المحكومة به معظم الأنظمة العربية.

في نقد الإصلاحية العربية

يكشف أومليل في كتابه "الإصلاحية العربية والدولة الوطنية" من منظور نقدي؛ عن فشل الفكر الإصلاحي العربي، سواء لدى التراثيين ومشروعهم في العودة إلى الأجداد واستثمار التقليد في تحقيق النهضة المجتمعية والسياسية، أو لدى الفكر الإصلاحي الذي ينظر للتقدم الغربي من منظور تجزيئي وليس في كليته.

ففي نظرته لمسألة التراث ينحو "علي أومليل" منحى "عبد الله العروي" في قطيعته الابستمولوجية مع التراث، إذ يؤكد غير ما مرة في معرض معالجته لمسألة الإصلاحية العربية أن التراث العربي لا يشكل أي صلة بمشروعه الفكري "إني لا أعتبر التراث منجما استخرج منه معادن نفيسة تصلح للتبادل النافع في عالم اليوم. إن إحياء التراث لكي نحيا به اليوم هي قضية التراثيين وليست قضيتي"[vi]. وهو ينفي بذلك أي صلة وصل بين الحداثة والتراث، وبالتالي أي تأسيس للحداثة في إطار الدولة الوطنية الحديثة، لا تجد لها أي سند في مرجعية تراثية عربية. الأمر الذي يستوجب الذهاب مباشرة إلى تبني مؤسسات الحداثة ودلالاتها القيمية، ما دامت أصولنا التراثية لا تحوي على سند يمكن الاستعانة به للتأسيس للدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة. من هنا يبلور "علي أمليل" نظرة خاصة لمسألة التحديث الاجتماعي والسياسي كأساس للإصلاحية العربية، ويوجه نقدا لاذعا للمفكرين

العرب المحدثين الذين أجالوا النظر في قضية الدولة ومؤسساتها، باعتبار "الرصيد الذين يلجؤون إليه من الفكر السياسي العربي . الإسلامي القديم هو رصيد هزيل، لا لأنهم تخلوا عنه عن قصد وإنما لأنهم لم يجدوا فيه كبير فائدة. خاصة إذا كان التفكير في دولة مدنية هو المطلوب"[vii].

في هذا الباب يعود "أومليل" ليؤكد أن "النظام الديمقراطي كفلسفة وكمبادئ وقوانين وأعراف تؤسس علاقات اجتماعية وسياسية هو نظام حديث نسبيا. هناك طبعا في تراثنا بعض المبادئ والقيم الديمقراطية، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث في تاريخ نظمنا السياسية عن نظام ديمقراطي بمعناه المحدد"[viii].

فلكل عصر وزمن بنيته العامة للتفكير، وهو يقصد بهذه العبارة أن للتراث بنيته الفكرية المخصوصة، وبالمثل للحداثة بنيتها المفردة والمميزة، ولا مصاغ للمقايسة بينها والمقابسة. فإذن لزم احترام "منطق العصر في التفكير"[ix]. واحترام منطق العصر في التفكير يعني القطع مع كل تجليات التقليد والحداثة في أي اعتبار نحو إصلاحية عربية جذرية. نظرا لمحدودية هذا التراث في الإجابة عن إشكاليات العرب المعاصرة، وكذا في أي إمكانية لتوظيفه في عملية التحديث السياسي والمجتمعي في كليته. وبالتالي أي قراءة لإحياء العصر بالتراث وإسقاط الماضي في المستقبل، هي محاولة بائسة لا تتعدى أن تكون لوكٌ لمعارف الموتى، والاستعانة بخرائط قديمة "للاسترشاد بها في عالم تغيرت خرائطه".

كما وجه "علي أومليل" سهام نقده للتراثيين سوف يوجه أيضا لليبراليين ودعاة الحداثة التجزيئية، ويتهمها بالقصر نظرا لاقتصار دعوتها على تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة، وتيسير المعاملات المالية، فهذه الليبرالية التي يدعوها "علي أومليل" الليبرالية المسالمة سياسيا لأنها لا تدخل في معارك سياسية. فالليبرالية بالنسبة له "شيء متكامل لا ينبغي أن تكتفي أن تطلب فقط بحرية أن تعطاك حرية مبادرة اقتصادية، الحرية شيء متكامل فيها الحريات الشخصية الحريات العامة إلى آخره، ولذلك لا نجد هؤلاء الليبراليين المناضلين الكبار لا في مجال الديمقراطية ولا في مجال حقوق الإنسان"[x]؛ وهي المجالات التي تدخل في أولويات قيام دولة الحداثة الديمقراطية التي يرمي إليها "علي أومليل".

في مجمل القول إذا كان "علي أومليل" يشكل أحد امتدادات لجيل الرواد المؤسسين للدرس الفلسفي في المغرب، أمثال الحبابي والعروي والجابري وطه عبد الرحمان...فإن ميزة الرجل تكمن في مزجه بين العمل الميداني والممارسة السياسية؛ وما بين الانخراط الكلي في هموم وقضايا المجتمعات العربية من الزاوية الفكرية والمعرفية. لهذا تعددت الجبهات المعرفية التي طرقها وغاص في لجج استشكالاتها، من أجل بلورة رؤية فكرية متكاملة للخروج من حالة التيه العربي. فتارة يؤسس للدرس الخلدوني من أجل استنباط العدة المنهجية لقراءة الواقع المعاش، وتارة يرحل نحو طرق باب حال المثقف والأدوار الريادية التي يجب أن يلعبها داخل المجتمع. ثم تارة يطرق مسألة الدولة والحداثة والسلطة والديمقراطية. ولسان حاله يبحث عن جواب لسؤال واحد؛ يتعلق بحالة التأخر التاريخي للأمة العربية، وسبل استدراك جمود الأنظمة السياسية العربية واستعصاء ميلاد نموذج حداثي ديمقراطي وحيد في المنطقة.

الهوامش:

[i] أومليل علي، **السلطة الثقافية والسلطة السياسية**، ص 238

[ii] أومليل علي، السلطة الثاقافية والسلطة السياسية، ص 225

[iii] أومليل علي، **مو اقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة**. (منتدى الفكر العبي، سلسلة دراسات عربية، عمان الأردن 1998) ص 41.

[iv] علي أومليل: المدنية هي الحل...والمواطنة هي الهوية الجامعة، حاوره إبراهيم السخاوي، جريدة الأهرام بتاريخ: 25 مايو 2014

[v] الليبرالية والحقوق السياسية، مقابلة مع علي أومليل، حاوره عبد الاله بلقزيز، (مجلة المستقبل العربي، عدد 303، أيار/مايو 2004، ص ص 89.67

[vi] أومليل علي، **الليبرالية الحقوقية والسياسية مطلوبة في عملية التحديث**، حوار، (مجلة المستقبل العربي، العدد 303 مايو 2004)، ص 68.

[vii] أومليل علي، **المجتمع العربي بين "الذهن المهاجر" و"تحدي الحداثة"**، حوار، (مجلة الوحدة) ص 186.

[viii] المصدر السابق، ص 190.

[ix] الشيخ محمد، **المفكرون المغاربة والحداثة**، ص 117.

[x] حوار مع "علي أومليل" قناة روافد، تاريخ 2 مايو 2008